محاضرة رقم: 7	
الكلية	التربية للعلوم الانسانية
القسم	الجغرافية
اسم المادة باللغة العربية	مشكلات زراعية
اسم المادة باللغة الانكليزية	
المرحلة	ماجستير
السنة الدراسية	2020 – 2019
الفصل الدراسي	الثاني
المحاضر	ا.م.د. اسماعيل محمد خليفة
عنوان المحاضرة باللغة العربية	الحيازة الزراعية
عنوان المحاضرة باللغة الانكليزية	
المراجع والمصادر	1- سعدون ظاهر خلف , مشاكل الانتاج الزراعي ,2005.
	2-د. محمد ابراهيم العراقي ،التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية ،جامعة الازهر ، 2018 .
	3-د. عبد الرزاق محمد البطيحي ، الانماط الزراعية في العراق ، دار الكتب ،جامعة بغداد ، 1980 .

المحتوى المحاضرة...

الحيازة الزراعية وانماطها

مفهوم الحيازة :

يمكن تعريف حيازة الارض , بأنها اي نظام او اتفاقية فردية مكتوبة , يتم بموجبها استعمال الارض او اشغالها . ويشتمل هذا التعريف على جميع اشكال حيازة الارض , وملكيتها بأية صورة , كما تعرف الحيازة بأنها مجموعة من حقوق فرعية للأرض يملكها الافراد او المجموعات او المؤسسات داخل مجتمع ما حيث تؤثر هذه الملكية في طبيعة استخدام الارض . وتتفاوت حقوق شرعية الارض حسب النظم التقليدية في المناطق المدارية والجافة وبين النظم الاوروبية التي تطورت في الاراضي الرطبة والمأهولة , ادى هذا التفاوت الى ظهور مشاكل في ادارة المصادر المتاحة . ولذا يكون من المفيد ان نتعرض للسمات العامة لأنماط الحيازة .

1- الحيازة التقليدية :

وتشمل دراسة الحيازة القوانين والنظم التي طبقت في اراضي العالم القديم والتي سبقت ظهور نظم الحيازة الاوربية . وتقوم معظم نظم الحيازة التقليدية بشكل عام , على اساس العلاقة الاجتماعية بين الافراد التي يمثلها الشعور المشترك او القرابة المشتركة او العضوية داخل المجموعة . يعبر عن الحيازة عادة بالملكية غير المكتوبة او المسجلة (Gemein Schaft) وهي عكس مفهوم ملكية الارض المسجلة (Gesells Schaft) . وتصنف الحيازات غير المسجلة على اساس شفوي وتبقى محفوظة اجتماعياً , ويتناقلها الافراد بشكل متوارث , بحيث يتم ذلك بتوكيل احد .

2- الملكية الخاصة :

ويطلق على الملكية الخاصة ارض الملك (Mulk) يحق بموجبه للفرد حرية التصرف في الارض وهو يختلف عن نظام الشيوع , حيث يستطيع اي شخص ان ينزع الملكية الخاصة بالأرض الى خارج الاسرة والعشيرة , بحيث لا تبقى القبيلة او الاسرة هي المالك الوحيد . وحديثاً اخذت الحكومات تشجيع القبائل

بالاحتفاظ بالنظام التقليدية (المشاع) على اعتبار انها ترفض بقوة اي مفهوم لحقوق الافراد بملكية الارض وهذا ما يحصل في جميع البوادي العربية .

3- حيازة الاراضي الدينية (الوقف والحبوس) :

يعتبر نظام الحيازة الدينية نمطاً اخر من نظم الملكية التقليدية , ويخضع بموجب هذا النظام جزءاً من ارض (الملكية الخاصة) لقوانين الحيازة الدينية وبموجب هذا القانون تخضع حدائق وبساتين وبنايات , كما هو الحال في الدول الاسلامية والمسيحية لقانون (الوقف) , بحيث يتم تحويل مردود بعض المرافق العامة الوقفية لصالح المساجد والمؤسسات الدينية والانسانية المتعددة .

4- الحيازة العامة (الشيوع) :

تعتبر ملكية الارض (المشاع) من اهم مكونات القوانين السائدة التي تنظم ملكية الارضي التقليدية . فالأرض حسب هذا النظام تتبع عادة املاك القبيلة او العشيرة او العائلة . وهي نظم شائعة معظم مناطق الشرق الاوسط وشمالي افريقيا وكذلك بالنسبة لكل من سكان استراليا (ابورحينز) الاصليين والهنود الحمر في امريكا الشمالية , ومعظم القبائل الرعوية في كل من وسط اسيا وجنوب غرب اسيا . وبما ان اجمالي ملكية الارض تعود للقبيلة او العائلة , فليس للفرد حق ادعاء الملكية الخاصة على اي جزء من هذه الارض الزراعية او ارض المرعى المشاع , ويمكن الذهاب الى ابعد من ذلك يعبر عن الترابط ما بين الملكية العامة والقبلية بأنها التي تمثل القبيلة والقبلية تمثل الارض وهما متصلان بشكل وراثي .

5- الملكية الفردية (Individual Tenure) :

ومع توسع نفوذ الاستعمار الاوربي , في القرن التاسع عشر , الذي شمل كل من امريكا الجنوبية وافريقيا واسيا واستراليا , اخذت نظم الحيازة التقليدية تختفي لتحل مكانها الملكية الفردية . ساعد في ذلك قيام الثورات الزراعية والصناعية التي حصلت في كل من اوربا وامريكا الشمالية في تلك الفترة .

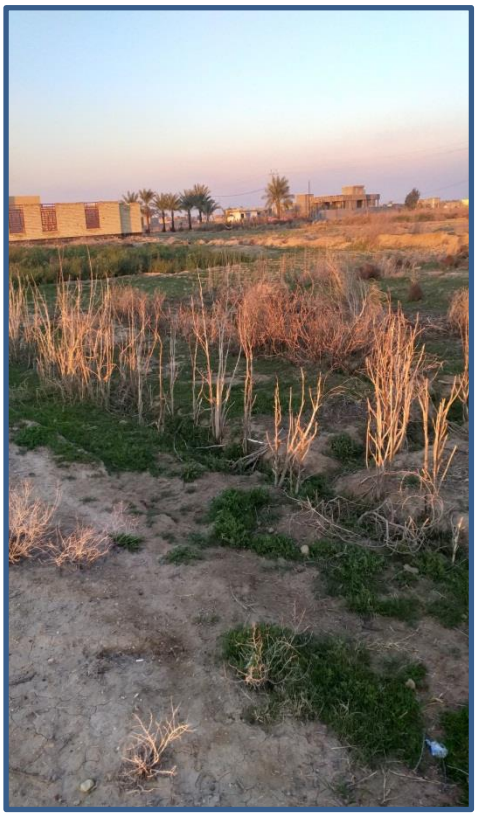

تصنيف الحيازة من حيث دوامها

أ – الحيازة العرضية (المؤقتة) وهي عبارة عن ممارسة سلطة فعلية على الارض بإذن مالكها ووفق تخويل رسمي ولاتتضمن الحيازة العرضية نية التملك اكتساب الحق العيني على الارض اذ يبقى حق التملك او الحق العيني للمالك ولا ينتقل الا بموافقته الرسمية ويشمل الحائزون العرضيون , المستأجرين والراهنين رهن حيازة , والمتصرفين في الاراضي الاميرية والمتغيرين والوكلاء والاوصياء ونحوهم .

ب- الحيازة الواقعية (الدائمية): وهي الحيازة بنية التملك وبها يكتسب حق عيني على الأرض اذ يمكن للحيازة الواقعية أن تتحول الى ملكية في ظروف مواتية وبعد توفر الشروط القانونية.

٢- تصنيف حيازة الأرض من حيث حجم الحيازة :

يختلف تصنيف الحيازة الزراعية من بلد إلى آخرففي بولندا مثلا تتراوح الحيازة الصغيرة من (٨-٢) دونم والكبيرة الى (40) دونم فأكثر (2).ويبلغ متوسط حجم المزرعة في اوربا (٨) هكتار وفي امريكا الجنوبية (96) هكتار وفي استراليا (١١٣٧) هكتار وتسيطر المزرعة الاسرية الصغيرة الحجم على المزارع المصرية . وتختصر المزارع الكبيرة الحجم على الهوامش الصحراوية(1). بينما يرى آخرون أن الحيازات يمكن أن تصنف حسب حجم الحيازة .

١- تعد الحيازة مجرد واقعة وليست حق كالملكية اذ هي وضع مادي للسيطرة

على الشيء والانتفاع به فهي تخول الحائز بعض الحقوق كحق اكتساب ملكية الأرض بالتقادم وحق تملك ثمارها وغلتها.

2- الحيازة ليست حقاً كالملكية الخاصة اذ لم تكن مقرونة بحسن النية أو مستند إلى سبب صحيح.

٣- الحيازة لا تتضمن حقوق الملكية بل بعضها وتشمل حق الاستعمال والاستقلال دون حق التصرف الذي يبقي الحائز محروماً حتى تحول الحيازة الى ملكيه. اما رجال القانون المدني فيميلون إلى اعتبار العلاقة بين الحيازة والملكية علاقة ارتباط وثيقة وبذلك تعد حماية الحائز واحترام حقوقه في حيازته احتراماً للملكية نفسها, على اساس ان الحيازة مظهر خارجي للملكية ويرى الباحث ان الحيازة الزراعية اوسع من الملكية الزراعية وقد يكون الحائز مالك كما هو الحال غاليا في الحيازات الصغيرة وقد يكون الحائز وكيل أو مزارع بالمحاصصة (اي له حصة من الثمر) أو له أجر معين كما هو الحال في الحيازات الكبيرة.

اهمية الحياة الزراعية Agriculture Holding Importance:

تنبع أهمية الحيازة الزراعية من تأثيرها الكبير على الأنماط الانتاجية الزراعية بصورة خاصة والتطور الزراعي بصورة عامة .

فحسن استغلال الانسان لهذا المورد يتوقف على طبيعة علاقته بها والآثار التي تركها تلك العلاقة في نفسه من حيث تحفيزه على العمل المنتج بل تمتد اهمية حيازة الأرض الزراعية للمجتمع بكامله لكون المجتمع هو صاحب الكلمة العليا في تنظيم عملية حيازة الأرض الزراعية ومن البديهي أنه كلما زاد الوعي الاجتماعي لهذا المجتمع وتفهمه للمصلحة القومية كلما زاد تدخل هذا المجتمع في عملية تنظيم .

الحيازة فضلا عما تتميز به الأرض من مصادر الثروة الطبيعية الأخرى مما ينعكس على أهمية الحيازة الزراعية وهذه المميزات هي .

١- صعوبة زيادة عرضها , فهي محدودة المقدار بالنسبة لكل صنف من أصناف الحيازات ذات المساحات الكبيرة فانه كلما كبرت المساحة زادت استخدام الآلات المدنية والاساليب العالمية المتطورة كالات المحراث وألة الحصاد (الحاصدات) والساحبات..... الخ .

وتتباين القوى العاملة حسب حجم الحيازات حينما تصغر حجم الحيازات يقوم الفلاح هو بنفسه وعائلته باستثمار الأرض ولا يحتاج فيها الى عمالة مؤجرة بينما عندما تتسع حجم المزرعة يعجز مالكها عن تلبية متطلبات الانتاج من العمل يعمدون الى الاستعانة بغيرهم من الأجراء وهذه العمالة المؤجرة لها صورتين رئيسيتين .. الأولى: يتقاضى منها المزارع أجراً محدداً ويعرف مثل هؤلاء عادة بالعمال المزارعين , والنوع الاخر من الاجراء المزارعين لا يتقاضى اجراً معلوماً وانما يحصل على حصة معلومة من الإنتاج وهو نظام العلاقات الاجتماعية التي تشيع في معظم المناطق الزراعية في العالم ويعرف بنظام المحاصصة.

أثر الحيازة الزراعية على خصائص الانتاج الزراعي Production Property

وتشمل خصائص الإنتاج الدور الاقتصادي الذي تؤديه الزراعة في الاقتصاد المحلي لكل منطقة من المناطق , كما تعكس حصيلتها في الاقتصاد الوطني والغرض من الانتاج لسد الحاجة الذاتية للمنتجين ام كان للأغراض التجارية والتخصص في انتاج محاصيل معينة أو ما يعرف بالتوجيه الزراعي ومقادير الانتاج .

وتؤثر مساحة الحيازات الزراعية على خصائص الانتاج والمساحات الكبيرة غالبا ما يكون الانتاج هو التخصص في زراعة محصول واحد كالقمح أو الشعير او الرز , ويكون غاية الانتاج هو تجاري, بينما تكون الحيازات ذات المساحات الصغيرة غالبا ما تزرع عدد من المحاصيل الزراعية ويكون الهدف من الانتاج هو للاستهلاك الذاتي , اما مقادير الانتاج فترفع انتاجية الوحدة المساحية على عكس من الحيازات واسعة .

أثر حيازة الأرض على الاستيطان :

يؤثر حجم الحيازة الزراعية على كثافة السكان Population Intensive في الأراضي التي يصغير فيها حجم المزرعة تزداد مراكز الاستيطان وتظهر على شكل قرى متقاربة كبيرة, وكلما كبرت حجم الحيازة كلما بعدت مراكز الاستيطان بعضها عن بعض, وظهرت حجم القرى صغيرة , مثال على ذلك التي يكون عليها حجم الحيازة صغيرة هي قرية جويسمية والرصافي وقرية القطع الاستثمارية واشبيلية اذ وصلت فيها معدل حجم الحيازة الي (١١- 25- 25- ٣٧) دونم على التوالي بينما ارتفع فيها حجم السكان ليصل الى (4512- 2914- ١٢٢٧- 1114) نسمة على التوالي حيث تقع هذه القرى شمال غرب و شمال منطقة الدراسة في كل من قضائي الصويرة والعزيزية .

تفتيت ودمج الحيازات

يرجع تباين المساحة المزروعة اقليما الى الاختلاف في العلاقة بين السكان والارض فكلما كثر انخفضت المساحة المزروعة والعكس صحيح أي أن العلاقة بين السكان والمساحة المزروعة عكسية ويدل معظم الدارسين على صحة هذا الراي بالمقارنة بين المساحة المزروعة في اوربا والشرق الأقصى ومصر من ناحية ومساحتها في استراليا والعالم الجديد من جهة اخرى . وبعبارة أخرى كلما زاد ضغط السكان انخفضت المساحة المزروعة وان الزيادة السكانية السريعة تؤدي الى تجزئة المزرعة بمرور الوقت وبالتالي انخفاض مساحتها بشرطين هما الا تضاف مساحات جديده للأرض الزراعية القديمة ولا توجد فرص عمل اخرى امام السكان المتزايدين سوى الزراعة ذلك لان الزيادة السكانية لو صاحبها تصنيع الدولة واستيعاب السكان الريفيين في المصانع فلن تتجزء المزرعة.

ان تفتت الحيازة الزراعية وتناثرها يؤدي الى خفض الإنتاج الزراعي بمقدار الثلث ذلك لان التفتت يؤدي لضياع نسبة كبيرة من الأرض في الاعمال غير الزراعية وكثير ما تحدث منازعات على حدود الأرض وتظهر العقبات أمام تحديث الزراعة لعدم انتظام شكل الحقول ويتعرقل استخدام المعدات الزراعية ويضرب الرعي اذا لم تكن هناك السوار الزراعي للمرعى وكيف والمساحات قزمية ويصعب الارشاد الزراعي والمحافظة على التربة لأصحاب هذه الحيازات القزمية المفتتة المتناثرة جغرافية .

أن الحل الأمثل لتفادي تفتت الحيازة هو الدمج للحيازات وقد جرت عدد من المحاولات نذكر منها .

1- جرت محاولات المبادلة الأرض بين الفلاحين كما هو الحال في هولندا والمانيا فقد وجد الرغبة عند اغلبية الفلاحين بمادلة قطع الأرض الزراعية ببعضها.

٢- تطبق ببعض الدول التجميع الزراعي الاجباري بحكم القانون فقضى أن لا تزرع الحيازات الزراعية الضيقة المتجاورة بمحاصيل مختلفة اثناء الموسم الواحد وبالتالي ينخفض الإنتاج الزراعي فان الحكومة تحدد بالقانون المحصول الذي على كل حوض ان يزرعه في الموسم لزيادة الانتاج الزراعي الا ان التجميع الزراعي اثار ومشاكل كثيره يعترض عليها الفلاح اهمها .

أ- ان التجميع الزراعي لا يراعي خصوبة التربية في الحيازات المختلفة بمعنى لو كانت هناك حيازة للفلاحين وضعيفة الخصوبة فهو يود زراعتها برسيم ليزيد من خصوبتها الا ان التجميع الزراعي يقرر لها القمح وبالتالي لا تأتي بعائد كبير .

ب- التجميع الزراعي لا يراعي رغبا الفلاحين وحاجاتهم مثال على ذلك لو كان هناك فلاح حيازته ربع دونم وجاءه في منطقة البرسيم علما بانه لا يمتلك ثروة حيوانية ويود أن يزرعها قمح ليوفر لأسرته الغذاء اللازم فهو مجبور على زراعتها برسيم مع عدم لزومه له. وتعالج هذه الحالة بتبادل حيازته بحيازة مساوية مع فلاح اخر في منطقة القمح ويمتلك ثروة حيوانية .

ج- في حالت عدم العثور على الحل السابق يجبر الفلاح على أن يقبل هذا الوضع غير المرغوب به في مقابل ان يبيع البرسيم ويشتري بعائده قمحاً .

د- احيانا يخالف الفلاح التجميع الزراعي وفي هذه الحالة يقع تحت طائلة العقاب الحكومي اما بإتلاف محصوله وهو نبت صغير . او ان يدفع غرامة .

الحيازة فضلا عما تتميز به الأرض من مصادر الثروة الطبيعية الأخرى مما ينعكس على اهمية الحيازة الزراعية وهذه المميزات هي .

1- صعوبة زيادة عرضها, فهي محدودة المقدار بالنسبة لكل صنف من أصناف الزراعة ولكل قطر من اقطار المعمورة ولسكان الكرة الأرضية.

2- الارض هبة مجانية وهبها الخالق لعباده وهذا يعني أن الأرض لم ينتجها الانسان وليس لها في حد ذاتها قيمة وان كانت تمثل مجموعة من القيم الاقتصادية بحيث تستثمر فيها رؤوس الأموال على شكل منشأت ومبازل وقنوات ري ومباني وطرق وغيرها.

٣- ان الأرض تمتاز بدوامها وعدم قابليتها للغناء فالأرض دائمة البقاء .

4- تمتاز الارض بتباينها وعدم قابلية تحولها ونقلها من مكان لآخر كما هو الحال في بقية العناصر الانتاجية الأخرى.

5- تمتاز بالتفاوت والتدرج في نوعيتها .

6- تعد الارض مصدر لاهم حاجة من حاجات البشر وهو الغذاء , أضافة لكونها مصدر للمواد الأولية التي تحتاجها الصناعات .

ان هذه المزايا اعطت للأرض اهمية كبيرة جدا, ليست فقط في الأغراض الزراعية بل كذلك لأغراض اخرى تتمثل بالفعاليات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجعل ملكية الأرض عامة فالأرض يجب أن تعطي لمن يحسن حق التصرف فيها بالتملك او الحيازة أو حق الاستقلال لما لها من مزايا اقتصادية واجتماعية وسياسية واسعة.

أثر الحيازة الزراعية على خصائص الانتاج الزراعي Production Property:

وتشمل خصائص الانتاج الدور الاقتصادي الذي تؤديه الزراعة في الاقتصاد المحلي لكل منطقة من المناطق , كما تعكس حصيلتها في الاقتصاد الوطني والغرض من الانتاج لسد الحاجة الذاتية للمنتجين ام كان للأغراض التجارية والتخصص في انتاج محاصيل معينة أو ما يعرف بالتوجيه الزراعي ومقادير .